



# الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد 2025-2030

# المصادر والمرجعيات

2

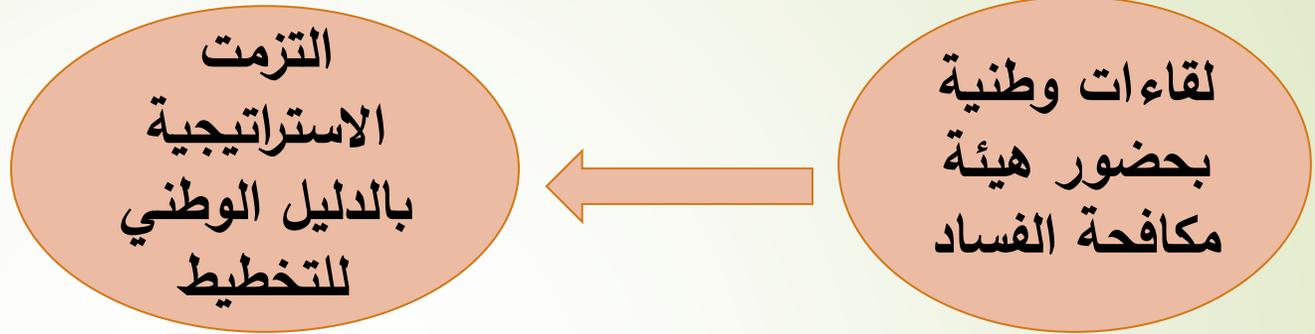
استند إعداد الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد لعدة مصادر ومرجعيات وكان أبرزها:

1. أوراق العمل والبيان الختامي للمؤتمر الدولي السنوي الرابع للعام 2022 "مكافحة الفساد مسؤولية وطنية جماعية".
2. ورش إقليمية ودولية ذات علاقة.
3. تقرير تقييم الإنجاز النهائي للاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2023.
4. الدراسات والتقارير المرجعية ذات العلاقة ولا سيما دراسات مخاطر الفساد .
5. تقييم التزام دولة فلسطين للاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد
6. المشاورات ( لقاءات ثنائية، ورش عمل قطاعية، عرض الاستراتيجية لاطلاع عدد من المؤسسات الوطنية والدولية، جلسات نقاش مع كافة الإدارات والوحدات في الهيئة، نشر الاستراتيجية على الموقع الرسمي للهيئة للمشاورات العامة).

# مميزات هذه الاستراتيجية

3

1. إطلاق التخطيط الاستراتيجي الوطني بمشاركة هيئة مكافحة الفساد.



2. اعتبار الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد أحد الاستراتيجيات الاربع عبر القطاعية في الدولة .



3. ركزت على الجانب الاستباقي الوقائي لفعال الفساد

4. تتسم بالواقعية، اخذة بعين الاعتبار الظروف السياسية والامنية والمالية والاجتماعية في الدولة

5. سنتوخى المرونة في عملية تنفيذها من خلال خطة تنفيذية ونظام متابعة وتقييم مرن

6. مشاركة فاعلة لبرنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP في اعداد الاستراتيجية.

7. أجريت مشاورات واسعة واتصال بناء مع عدد كبير من المؤسسات

# مشاورات في سياق إعداد الاستراتيجية

4

مشاورات على صعيد هيئة مكافحة الفساد .

• عدد من اللقاءات مع الإدارات العامة والوحدات في الهيئة

مشاورات عامة ( لقاءات ثنائية ، ورش عمل قطاعية، تعميم قطاعي).

• 24 لقاء ثنائي مع مؤسسات رسمية.

• 6 ورش قطاعية ( القطاع العام، القطاع الامني، المجتمع المدني، التعاونيات، قطاع الاعلام، قطاع التعليم)

• الشراكة مع الهيئة المستقلة لحقوق الانسان في استضافة لقاء مؤسسات المجتمع المدني

• تعميم الاتحاد العام للهيئات المحلية.

• 6 لقاءات مع مؤسسات القطاع الخاص، والتعميم على كافة أعضاء المجلس التنسيقي للقطاع الخاص بالدولة.

تحليل  
الواقع

تحديد  
القضايا

الأولويات

وضع  
مؤشرات  
المتابعة  
والتقييم

الأهداف

المخرجات

النتائج

لاحقا: نظام للمتابعة والتقييم

# مشاورات في سياق مراجعة وإغناء مسودة الاستراتيجية

5

اشراك مجلس الوزراء لعدد من الوزارات للمراجعة والإغناء ( وزارة الصحة ، وزارة العدل ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي ،..... ) بالاضافة الى المكتب التنفيذي للإصلاح/مكتب رئيس الوزراء

نشر على الموقع الرسمي للهيئة

مراسلة المؤسسات غير الرسمية للمراجعة والإغناء : مجتمع مدني، اعلام، تعاونيات

3 جلسات نقاش مع خبراء وطواقم OECD

تعميم مسودة الاستراتيجية داخليا في الهيئة وعقد لقاءين موسعين مع كافة الإدارات العامة والوحدات في الهيئة

# المتابعة والتقييم:

6

- تشكيل فريق وطني.
- تشكيل فريق فني من المؤسسات المشاركة في تنفيذ الاستراتيجية.
- مراجعة وتحديث مصفوفة المتابعة والتقييم للاستراتيجية، والتي تشمل مراجعة المؤشرات وتعريفها ( حدود المؤشر ) وتحديد مسؤوليات جمع وتحليل البيانات ودورية جمع المؤشر.
- تطوير ادوات جمع المعلومات وفق المصفوفة وامتتها.
- تدريب الكوادر في الهيئة والمؤسسات الشريكة على نظام المتابعة والتقييم.
- اصدار تقارير دورية تشمل انجازات جميع المؤسسات الشريكة حسب المخرجات والمؤشرات.

## الأهداف الاستراتيجية :

7

1. الهدف الاستراتيجي الأول: ملاحقة فاعلة لمرتكبي جرائم الفساد من اجل منع الإفلات من العقاب.
2. الهدف الاستراتيجي الثاني: تعزيز المسؤولية الجماعية في الوقاية من الفساد والابلاغ عنه.
3. الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز التعاون العربي والدولي في جهود النزاهة ومكافحة الفساد.
4. الهدف الاستراتيجي الرابع: تعزيز اداء هيئة مكافحة الفساد في قيادتها جهود الوقاية والحد من الفساد.

## الهدف الاستراتيجي الأول: ملاحقة فاعلة لمرتكبي جرائم الفساد من اجل منع الإفلات من العقاب.

**النتيجة 1.2. كفاءة وفعالية في منظومة انفاذ القانون فيما يخص تجريم الفساد وملاحقة المجرمين**

تعزيز التنسيق مع مؤسسات انفاذ القانون،  
تدريبات وورش توعوية، حماية الشهود والمبلغين،  
رقمنة اجراءات التحري والتحقيق وقرارات الذمة  
المالية ، انشاء مختبر جنائي

**النتيجة 1.1. منظومة قانونية وطنية معززة لجهود ملاحقة مرتكبي جرائم الفساد**

إصدار 4 قوانين، ورقة سياسات خاصة في قانون التعاوني  
القضائي الدولي

### الجهات المنفذة للهدف الاستراتيجي الأول

وزارة العدل، النيابة العامة ، مجلس القضاء الأعلى، نقابة المحامين الفلسطينيين، مجلس الوزراء، هيئة القضاء في قوى الامن، وزارة الشؤون الخارجية، وزارة الداخلية، انتربول فلسطين، الشرطة، والأجهزة الأمنية ، وحدة المتابعة المالية، هيئة مكافحة الفساد

## الهدف الاستراتيجي الأول: ملاحقة فاعلة لمرتكبي جرائم الفساد من اجل منع الإفلات من العقاب.

المؤشرات	النتائج
عدد القوانين التي تم تبنيها او تعديلها وفق المقترحات المقدمة من الاطراف ذوي العلاقة	النتيجة 1.1. منظومة قانونية وطنية معززة لجهود ملاحقة مرتكبي جرائم الفساد.
<ol style="list-style-type: none"> <li>1. عدد الإجراءات والتدابير التي تم تبنيها من قبل مؤسسات انفاذ القانون لرفع كفاءة وفعالية منظومة انفاذ القانون.</li> <li>2. نسبة الزيادة في انجاز القضايا المسجلة لدى نيابة جرائم الفساد .</li> <li>3. نسبة الزيادة في الشكاوى.</li> <li>4. زيادة في نسبة استرداد الاحكام المفصولة.</li> <li>5. نسبة الزيادة في قيمة المتحصلات الجرمية المحكوم بها.</li> <li>6. نسبة الزيادة في انجاز ملفات التحقيق في الهيئة.</li> <li>7. نسبة الزيادة في ثقة المواطنين حول فاعلية انفاذ القانون بخصوص جرائم الفساد.</li> </ol>	النتيجة 1.2. كفاءة وفعالية في منظومة انفاذ القانون فيما يخص تجريم الفساد وملاحقة المجرمين.

# الهدف الاستراتيجي الثاني: تعزيز المسؤولية الجماعية في الوقاية من الفساد والابلاغ عنه.

10

## النتيجة 2.1. سياسات

وتشريعات وطنية فاعلة في تعزيز منظومة النزاهة الوطنية

معايير وطنية للنزاهة وبرامج امتثال مطبقة في المؤسسات، اصدار 8 قوانين

## النتيجة 2.2. جهوزية مؤسساتية وتنظيمية معززة لمعايير النزاهة الوطنية وفاعلة في مكافحة الفساد

دراسات إدارة مخاطر الفساد منجزة في القطاعات المختلفة، وحدات الرقابة مفعلة، ادلة إجراءات عمل مطبقة، ورشات توعوية وتدريبات، حوكمة القطاع الخاص، مدونات سلوك معدة، النزاهة في قطاع الهيئات المحلية، قطاع المجتمع المدني مطبق معايير الشفافية والنزاهة في المؤسسات المختلفة، معايير الشفافية والنزاهة مطبقة في قطاع التعاونيات، قطاع الامن مطبق معايير الشفافية والنزاهة، المساعدات الدولية التنموية والانسانية وإعادة الاعمار في قطاع غزة خاضعة لمعايير الشفافية والنزاهة.

## النتيجة 2.3. مشاركة مجتمعية

ومؤسساتية واسعة في تعزيز الجهود الرامية للوقاية من شبكات الفساد

حملات توعية ومبادرات تشمل الشباب والمرأة وذوي الاحتياجات الخاصة، مناهج دراسة والمخيمات الصفية حول الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد، أدوات وبرامج إعلامية معززة للمساءلة المجتمعية وتقارير استقصائية معدة.

## الجهات المنفذة للهدف الاستراتيجي الثاني

مجلس الوزراء، الوزارات والهيئات الرسمية، مؤسسات المجتمع المدني، وزارة العدل، ديوان الموظفين العام، هيئة العمل التعاوني، وزارة الاقتصاد الوطني، وزارة الصناعة، جميع الاجهزة الأمنية، سلطة النقد، هيئة سوق رأس المال، هيئة تشجيع الاستثمار، جميع الوزارات والهيئات التي ينطبق عليها قانون الخدمة المدنية، الامانة العامة لاتحاد الجمعيات التعاونية، النيابة العامة، المجلس التنسيقي للقطاع الخاص، وزارة الحكم المحلي، اتحاد الهيئات المحلية، الشبكات التمثيلية لمؤسسات المجتمع المدني، الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة "امان"، وزارة المالية، وزارة التخطيط، مؤسسات التعليم العالي، وزارة التربية والتعليم العالي، نقابة الصحفيين الفلسطينيين والمؤسسات الإعلامية المختلفة، وزير الدولة لشؤون الإغاثة، ديوان الرقابة المالية والإدارية، وزارة الأشغال العامة والإسكان، وزارة التنمية الاجتماعية، هيئة مكافحة الفساد

## الهدف الاستراتيجي الثاني: تعزيز المسؤولية الجماعية في الوقاية من الفساد والابلاغ عنه.

المؤشرات	النتائج
<p>1. عدد القوانين التي تم تعديلها/تضمينها/ اعتمادها المعززة للشفافية والنزاهة والحوكمة</p> <p>2. عدد المؤسسات المطبقة لمعايير النزاهة الوطنية الملزمة بالمعايير الوطنية للنزاهة.</p>	<p>النتيجة 2.1. سياسات وتشريعات وطنية فاعلة في تعزيز منظومة النزاهة الوطنية</p>
<p>1. نسبة الزيادة التزام المؤسسات في معايير النزاهة الوطنية.</p> <p>2. عدد التدابير المتبناه من المؤسسات الشريكة التي تتعلق في تعزيز</p> <p>3. جهوزيتها التنظيمية والمؤسسية ذات العلاقة في منظومة النزاهة الوطنية ومكافحة الفساد.</p> <p>4. عدد الكوادر في المؤسسات التي تم تدريبها حول معايير النزاهة.</p> <p>5. عدد الانشطة والمشاركين فيها التي تم تنفيذها من قبل المؤسسات</p> <p>6. الشريكة في اطار تضمين عملها قضايا تعميم معايير النزاهة في قطاعات عملها.</p> <p>7. عدد المؤسسات التي تبنت نهج ادارة مخاطر الفساد في عملها.</p> <p>8. نسبة الزيادة في معالجة الشكاوى ( على المستوى الوطني) المقدمة ونسبة الزيادة في عدد الشكاوى</p> <p>عدد الخدمات العامة / الوظائف التي تم تطوير ادلة عملها ورقمنتها</p>	<p>النتيجة 2.2. جهوزية مؤسساتية وتنظيمية معززة لمعايير النزاهة الوطنية وفاعلة في مكافحة الفساد</p>
<p>1. نسبة الزيادة في عدد المشاركين في برامج وانشطة التوعية مقسمة حسب الفئات</p> <p>2. نسبة الزيادة في التبليغ عن الفساد</p> <p>3. انخفاض نسبة الشكاوى المردودة بنسبة</p> <p>4. نسبة الزيادة الذين لديهم وعي بأشكال الفساد</p> <p>5. عدد المساقات والمناهج التعليمية التي تم تضمينها بمفاهيم الشفافية والنزاهة</p> <p>6. عدد التقارير الاستقصائية الصادرة عن صناعات الراي والمؤسسات الاعلامية</p>	<p>النتيجة 2.3. مشاركة مجتمعية ومؤسسية واسعة في تعزيز الجهود الرامية للوقاية من شبهات الفساد</p>

الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز التعاون العربي والدولي في جهود النزاهة ومكافحة الفساد.

12

### النتيجة 3.1. التعاون القضائي العربي والدولي فاعل

بناء قدرات المؤسسات والهيئات ذات العلاقة بمتابعة قرارات الإدانة بقضايا الفساد وطلبات تسليم المجرمين (على وجه الخصوص التدريب على قانون التعاون القضائي الدولي)، . بناء تفاهمات /اتفاقيات والتنسيق والتعاون المشترك مع جهات الاختصاص على المستوى الدولي في المجالات المختلفة واسترداد العائدات الجرمية وتسليم المجرمين.

### النتيجة 3.1. دولة فلسطين فاعلة في الاتفاقيات والمحافل والشبكات والهيئات العربية والاسلامية والدولية ذات العلاقة بمكافحة الفساد

اقترح مشاريع وأوراق عمل خاصة في الاتفاقية العربية والدولية، تقارير استعراض لتنفيذ الاتفاقيتين العربية والدولية، ترؤوس المؤتمرات، مذكرات تفاهم ثنائية وبناء شراكات عربية ودولية من اجل تعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد، تبادل الخبرات والممارسات الفضلى على المستويين العربي والدولي ذات العلاقة بمكافحة الفساد

### الجهات المنفذة للهدف الاستراتيجي الثالث

وزارة الخارجية، النيابة العامة، وزارة العدل، الانتربول، وحدة المتابعة المالية، فريق الخبراء الحكوميين، هيئة مكافحة الفساد

## الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز التعاون العربي والدولي في جهود النزاهة ومكافحة الفساد.

13

المؤشرات	النتائج
<ol style="list-style-type: none"><li>1. عدد الاتفاقيات الثنائية التي تم توقيعها مع الدول.</li><li>2. عدد الاوراق والتقارير والورش التي تم عرضها او تنظيمها في اطار المحافل الدولية.</li><li>3. عدد المشاركين من الهيئة في برامج تبادل الخبرات على المستوى العربي والدولي</li></ol>	<p>النتيجة 3.1. دولة فلسطين فاعلة في الاتفاقيات والمحافل والشبكات والهيئات العربية والاسلامية والدولية ذات العلاقة بمكافحة الفساد</p>
<ol style="list-style-type: none"><li>1. عدد الذين تم تأهيلهم وبناء قدراتهم لمتابعة قرارات الادانة بقضايا الفساد وطلبات تسليم المجرمين.</li><li>2. عدد الاتفاقيات او الأليات التي تم تبنيها فيما يخص المستردات الجرمية والمتهمين او المحكوم عليهم.</li><li>3. عدد الدول التي تم ابرام اتفاقيات تعاون غير رسمي معها في اطار اعمال التحري وجمع الاستدلالات حول جرائم الفساد.</li></ol>	<p>النتيجة 3.2. التعاون القضائي العربي والدولي فاعل</p>

# الهدف الاستراتيجي الرابع: تعزيز أداء هيئة مكافحة الفساد في قيادتها جهود الوقاية والحد من الفساد.

14

**النتيجة 4.3:** الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد متابعة وآليات إدارتها ممأسسة

بناء شراكات وطنية "مذكرات تفاهم"، وفريق وطني مفعّل، تبادل الخبرات والمعلومات حول خطط وبرامج عمل المؤسسات ذات العلاقة في تعزيز المنظومة النزاهة ومكافحة الفساد من خلال الملتقيات والمؤتمرات سنوية.

**النتيجة 4.2،** مؤسسة تحظى بالثقة والمصداقية والوصول للمواطنين سياسة إعلامية مطبقة وطواقم مدربة، هوية بصرية جديدة معبرة ومؤثرة، تعزيز الاتصال والتواصل مع الجمهور.

**النتيجة 4:1:** بناء مؤسسي نموذجي متين وأداء مستقل وفعال وكفؤ

أدلة إجراءات، وهيكّل تنظيمي مطور مفعّل ومستجيب لمتطلبات الاستراتيجية، ونظم معدة (متابعة وتقييم، أنظمة للجودة وإدارة المخاطر، نظام الشكاوى على قرارات الهيئة)، مرصد مفعّل، موارد بشرية مطورة، برامج تدريبية وتوعوية، الهيئة مستجيبة لقضايا النوع الاجتماعي وحقوق الانسان.

الجهات المنفذة للهدف الاستراتيجي الرابع

هيئة مكافحة الفساد

## الهدف الاستراتيجي الرابع: تعزيز أداء هيئة مكافحة الفساد في قيادتها جهود الوقاية والحد من الفساد

المؤشرات	النتائج
عدد المشاركين في برامج التدريب وفق خطة التدريب المعتمدة ووصوفهم الوظيفية	النتيجة 4:1: بناء مؤسسي نموذجي متين وأداء مستقل وفعال وكفؤ
نسبة الزيادة في ثقة المواطنين والموظفين في هيئة مكافحة الفساد.	النتيجة 4.2، مؤسسة تحظى بالثقة والمصداقية والوصول للمواطنين
نسبة الانجاز في الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد على مستوى المخرجات والمؤشرات	النتيجة 4.3: الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز الحوكمة ولمكافحة الفساد متابعة وآليات إدارتها ممأسسة



# الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد

2030-2025